الأمم المتحدة

A/C.5/64/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
14 January 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سيني (نائب الرئيس).....(السنغال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-56684 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

في غياب السيدة موريه (سويسرا)، ترأس السيد سيني (السنغال) الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

١ - **السيدة كين** (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): قالت إنها ستسلط الضوء على أربعة مؤشرات مالية رئيسية ألا وهي: الأنصبة المقررة، والاشتراكات المقررة غير المسددة، والموارد النقدية المتاحة، والديون المستحقة للدول الأعضاء. وأضافت أن الصورة المالية العامة متباينة على الرغم من حدوث بعض التحسن في بعض المجالات.

٢ - وانتقلت إلى الميزانية العادية فلاحظت أن مستويات الأنصبة المقررة والمدفوعات كانتا أعلى في عام ٢٠٠٩ منهما في عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٦١٩ مليون دولار وبمبلغ ٥٣٤ مليون دولار على التوالي. وأضافت أنه في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، دفعت ١٢٠ دولة عضواً - أو ما يقل بـ ١٣ عن عددها في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ - أنصبتها المقررة في الميزانية العادية بالكامل، على الرغم من أن ٣ دول أخرى قد سددت مدفوعاتها في غضون ذلك. وقالت إنها تحث سائر الدول الأعضاء على أن تدفع اشتراكاتها المقررة لعام ٢٠٠٩ في أقرب وقت ممكن. وأضافت أنه، من أصل المجموع البالغ ٨٣٠ مليون دولار المستحق في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كان ما نسبته ٩٣ في المائة منه مستحقاً على دولة عضو بمفردها، وكان ما نسبته ٧ في المائة مستحقاً على سائر الدول الأعضاء, وقالت إن الصّورة النهائية لعام ٢٠٠٩ ستعتمد على الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء في الأشهر القادمة.

٣ - ومضت فقالت إن الموارد النقدية للميزانية العادية تتألف من الصندوق العام، الذي تسدد إليه الاشتراكات المقررة، وصندوق رأس المال المتداول، الذي وافقت الجمعية العامة على أن يكون بمستوى ١٥٠ مليون دولار، والحساب الخاص. وأضافت أنه، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وصل مجموع الموارد النقدية المتاحة، إلى ٧٨٧ مليون دولار، مقارنة بـ٤١١ مليون دولار، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقالت إن الوضع النقدي الشهري يبين توقع وجود رصيد نقدي إيجابي في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وإن الوضع المالي سيكون رهناً بالإجراءات التي يتخذها المساهمون الرئيسيون.

٤ - وقالت إن عدداً من العوامل جعلت من العسير التنبؤ بالنتائج المالية لأنشطة حفظ السلام: ذلك أنه لم يكن في الإمكان التنبؤ بالطلب على هذه الأنشطة؛ وأن الفترة المالية لحفظ السلام امتدت من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه، بدلا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول ديسمبر، وأن الأنصبة المقررة قد أصدرت لكل عملية على حدة؛ وأنه، لما كان لا يمكن إصدار الأنصبة المقررة إلا خلال فترة الولاية، التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فقد أصدرت الأنصبة المقررة لفترات مختلفة على مدى العام. وقالت إن هذه العوامل مجتمعة تُعقِّد المقارنة بين الوضع المالي لعمليات حفظ السلام والوضع المالي للميزانية العادية وللمحاكم الدولية.

٥ - وأضافت أن إجمالي المبلغ غير المسدد لعمليات حفظ السلام، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كان أكثر من ٢,١ من بلايين الدولارات، أي أقل بنحو ٧٦٣ مليون دولار عنه في أواخر عام ٢٠٠٨، وأقل بـ ٧٩٦ مليون دولار عن مستواه في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقالت إن المستوى الحالي للاشتراكات غير المسددة مرتبط جزئياً بمستوى

أدنى للأنصبة المقررة لحفظ السلام للعام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى أن تصدر الموافقة على جدول جديد للأنصبة المقررة لعام ٢٠١٠. ويجسد النقص أيضاً مبالغ أقل لحفظ السلام مستحقة على كبار المساهمين مقارنة بعام أسبق.

٦ - وقالت إنه نظراً لعدم القدرة على التنبؤ بمستويات وتوقيت الأنصبة المقررة لحفظ السلام فإنه قد يكون من الأصعب أن تسدد الدول الأعضاء كامل أنصبتها المقررة في حينها وعليه تستحق شكراً خاصاً الدول الأعضاء الـ ١٩ التي سددت بالكامل الأنصبة المقررة عليها لحفظ السلام حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، والدولتان العضوان اللتان سددتا بالكامل في وقت لاحق أنصبتهما المقررة.

٧ - وقالت إن الرصيد النقدي في حسابات حفظ السلام قد بلغ ٣,٣ من بلايين الدولارات حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وهذا المبلغ مقسم بين حسابات عدد من العمليات الجارية والعمليات المغلقة والصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام، لكن هناك قيوداً على استعماله. وقد نصّت الجمعية العامة، بصورة رتيبة، على أنه لا ينبغي تمويل أي بعثة من بعثات حفظ السلام عن طريق الاقتراض من بعثات عاملة أخرى، كما أن الإطار المرجعي للصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام قد قيد استعمال أموال الصندوق لعمليات جديدة أو لتوسيع نطاق عمليات قائمة. وعلاوة على ذلك، لا يتاح للاقتراض إلا ببعض الرصيد المتاح في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة.

٨ - وأضافت أنه، حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بلغت الأموال النقدية في حسابات البعثات العاملة مجموعاً يناهز ٢,٨ من بلايين الدولارات وكان لدى الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام رصيد قدره ١٤٢ مليون دولار وبلغ ما في حسابات البعثات المغلقة ما مجموعه ٤٧٠ مليون دولار. ووفقاً للتقديرات الراهنة، سيكون في حسابات حفظ السلام في أواخر عام ٢٠٠٩ رصيد متاح يزيد مجموعه على ٢,٢ من بلايين الدولارات، منه ١,٦ من بلايين الدولارات في حسابات البعثات العاملة و ٤٦٩ مليون دولار في حسابات البعثات المغلقة، و ١٤٤ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

٩ - وقالت إنه من أصل المبلغ المتوقع توافره في حسابات البعثة المغلقة، في أواخر عام ٢٠٠٩، وقدره ٤٦٩ مليون دولار، خُصص مبلغ ٢١٨ مليون دولار لدفع الالتزامات غير المسددة، من مثل المدفوعات عن القوات والمعدات والأرصدة الدائنة التي سترد إلى الدول الأعضاء. وبذلك يتبقى مبلغ ٢٥١ مليون دولار يمكن أن تستخدمه بعثات حفظ السلام العاملة للاقتراض التناقلي، بالإضافة إلى حسابات أخرى، منها الميزانية العادية والمحاكم الدولية. وهذا هامش جد ضئيل للاقتراض التناقلي، دعت الحاجة إلى استخدامه في عام ٢٠٠٨ لتغطية ما مجموعه ١٤٨ مليون دولار لسبع عمليات حفظ سلام عاملة، هي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وأضافت أنه، حتى الآن في عام ٢٠٠٩، اقتضت الحاجة استخدام الاقتراض التناقلي لتغطية مبلغ ٤٩ مليون دولار لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

١٠ - واستطرت فقالت إن الإسقاطات المنقحة لديون المنظمة التي تستحق للدول الأعضاء تشير إلى أن المبلغ غير المسدد سيصل إلى ما مجموعه ٩٤٤ مليون دولار في أواخر

عام ٢٠٠٩، وهو أعلى من المبلغ ٧٦٥ مليون دولار الذي أفادت عنه الإسقاطات التي أعلنت في أيار/مايو ومن المبلغ ٤٣١ مليون دولار غير المسدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأضافت أنه أخذت في الاعتبار، في المدفوعات لعام ٢٠٠٩، إسقاطات الرصيد النقدي، التي تأثرت بانخفاض مستوى الأنصبة إلى أن تصدر الموافقة على جدول جديد للأنصبة المقررة. وقالت إن الالتزامات الجديدة قد ازدادت في عام ٢٠٠٩، لأسباب أهمها نشر قوات في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونشر عنصر عسكري في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ونشر وحدات عسكرية إضافية ووحدات الشرطة المشكلة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي عوّض عنها جزئياً إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وتقليص حجم وحدات الشرطة المشكلة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وخفض قوام القوة العسكرية المأذون بها لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وقد عمم تحليل مفصل للمبالغ المستحقة لفرادى الدول الأعضاء في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

١١ - وأضافت أن سداد المدفوعات المتعلقة بالتزامات القوات كان منتظماً في مواعيده بوجه عام حتى شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٩ لكل من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وحتى تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٩ لكل من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في السودان. وكان سداد المدفوعات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات منتظماً في مواعيدها حتى آذار/مارس - حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لكل من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في السودان. واستدركت فقالت إن نقص الأرصدة النقدية أدى إلى التأخر عن مواكبة عملية السداد الفصلي المعتاد عن كل من بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقالت إنه، في هذا الصدد، تؤثر التأخيرات في تلقي المساهمات على قدرة الأمانة العامة على سداد المدفوعات الفصلية إلى المساهمين بقوات، نظراً إلى أنه يجب، أولاً، كفالة توافر موارد نقدية كافية لتغطية تكاليف التشغيل الجارية. وقالت إن الأمانة العامة، رغم ذلك، سترصد الوضع وتسدد المدفوعات حالما تتوافر مبالغ نقدية كافية. وأضافت أن الأمين العام ملتزم بأن يفي، بأسرع ما يمكن، بالتزامات المنظمة إزاء المساهمين بقوات ومعدات. وأضافت أنه يجب على الدول الأعضاء، تحقيقاً لهذه الغاية، الوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة وفاء كاملاً وفي حينها، ويجب الانتهاء من إعداد مذكرات التفاهم ذات الصلة.

١٢ - ومضت إلى القول إن الوضع المالي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وللمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد ساء بشكل طفيف في عام ٢٠٠٩، إذ كانت الأنصبة المقررة أعلى قليلاً منها في عام ٢٠٠٨، والمبالغ غير المسددة أعلى بـ ١٠ ملايين دولار. وقالت إنه، حتى ١٣ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، سددت ٨٣ دولة عضواً اشتراكاتها المقررة بكاملها – أقل بـ ١٤ دولة عضواً من عدد الدول الأعضاء في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ – وقالت إنها تحث باقي الدول الأعضاء على أن تحذو حذو تلك الدول. وأضافت أن تحليل الاشتراكات المقررة غير المسددة يبين أن دولة عضواً مسؤولة عما نسبته ٦٥ في المائة من المجموع. وقالت إنه إذا ما استمرت الاتجاهات الأخيرة فإن المحكمتين سوف تختتمان العام بأرصدة نقدية إيجابية. واستدركت قائلة إن النتيجة الفعلية ستكون، مرة أخرى، رهناً بوفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بكاملها وفي حينها.

١٣ – وأشارت إلى أن الجمعية العامة قد وافقت على الميزانية الإجمالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر، البالغ قدرها ١,٩ من بلايين الدولارات، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فقالت إن ١٨٠ دولة عضواً تدفع وفق نظام السداد المتعدد السنوات في حين اختارت ١٢ دولة عضواً السداد دفعة واحدة. وحتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، سددت مدفوعات وصل مجموعها إلى ١,١ من بلايين الدولارات، وما زال مبلغ ٨٦ مليون دولار غير مسدد. وأضافت أن عدداً من الدول الأعضاء التي لم تختر السداد دفعة واحدة، قد سدد مدفوعات مقدماً. وقالت إنها تشكر الدول الأعضاء الـ ١١٩ التي سددت أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وتحث جميع الدول الأعضاء على أن تسدد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها لكفالة تنفيذ المخطط المذكور في الموعد الزمني المقرر.

١٤ – وفي الختام، أشادت إشادة خاصة بالدول الأعضاء الـ ١٨، التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وبالدول الأعضاء الثلاث الأخرى التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل في وقت لاحق. وقالت إن المؤشرات المالية لعام ٢٠٠٩ متباينة: ذلك أن مراكز الأموال النقدية يتوقع أن تكون إيجابية في نهاية العام لكل الصناديق، مع أن النتيجة النهائية ستتوقف على المساهمات المقدمة في الربع الأخير من العام. وقالت إن الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام قد انخفضت مقارنة بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، لكنها ازدادت للميزانية العادية وللمحكمتين الدوليتين وللمخطط العام لتجديد مباني المقر. وأضافت أن عدد الدول الأعضاء التي تفي بالتزاماتها بالكامل هو أقل منه قبل عام مضى في جميع فئات الميزانية. واختتمت كلامها بقولها إنه حرصاً على الحفاظ على الصحة المالية للمنظمة، يظل من الأهمية الصُّراح، كما كان دائماً وأبداً، أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها بكاملها وفي مواعيدها المحددة.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (A/64/32 و A/64/136 و A/64/166 و A/64/371 و A/64/484)

١٥ – **السيدة كوديل** (رئيسة لجنة المؤتمرات): عرضت تقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠٠٩ (A/64/32)، فقالت إنه، في ما يتعلق بمشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، نظرت اللجنة في مختلف الاقتراحات بشأن إعادة تحديد مواعيد الجزأين الأول والثاني من الدورات المستأنفة، كما أورد ذلك مجملاً في الفقرة ١٥ من التقرير. وأضافت أنها أجرت، بالفعل، مشاورات غير رسمية مع رئيس اللجنة الخامسة ورئيس لجنة البرنامج والتنسيق، وأنها سوف تجتمع مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة هذه المسألة.

١٦ – وقالت إن رئيس لجنة البرنامج والتنسيق أكد أن اجتماعات اللجنة الخامسة عن الجزء التالي من الدورة المستأنفة، في الأعوام الثلاثة الماضية، قد تعدت على الدورات السنوية للجنة البرنامج والتنسيق. وإنه اقترح تعديل الأسابيع الثمانية المخصصة للجنة البرنامج والتنسيق في كل فترة سنتين، بحيث يتسنى للجنة، بدلاً من الاجتماع لمدة أربعة

أسابيع في كل سنة، أن تعقد دورة من ثلاثة أسابيع في سنوات الميزانية ودورة من خمسة أسابيع في غير سنوات الميزانية. وأضافت أنه، بموجب هذا الاقتراح وفي سنوات غير الميزانية، ينظر، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته المستأنفة، لا في دورته الرئيسية، في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، وقالت إن رئيس لجنة البرنامج والتنسيق شدد على ضرورة الحفاظ على الفاصل الزمني، المقدر بأسبوع واحد، بين نهاية أعمال اللجنة الخامسة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة وبين بدء الدورة السنوية للجنة البرنامج والتنسيق، وذلك لإتاحة الوقت الكافي لإعداد الوثائق. وأضافت أن رئيس اللجنة الخامسة، سيقوم من جانبه بالتشاور مع مكتب اللجنة.

١٧ - وفي ما يتعلق بموضوع استخدام خدمات المؤتمرات ومرافقها، الذي جرى تناوله في الفرع باء من الفصل الثالث من التقرير، قالت إن ثلاثاً من اللجان الرئيسية للجمعية العامة قد وصلت أو تجاوزت ٨٠ في المائة وهو المؤشر المرجعي المقرر لاستخدام الموارد المخصصة لها في عام ٢٠٠٨، ويعود الفضل في ذلك إلى زيادة الانضباط في بدء الجلسات في الأوقات المحددة، وتحسين التنسيق مع منظمي المؤتمرات. وقالت أيضاً إن المقترحات، الرامية إلى رفع معدل الاستخدام لدى الهيئات التي كان استخدامها لموارد المؤتمرات أقل من المقرر لها خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، تشمل الإشعار بإلغاءات منظورة، وبدء الجلسات في مواقيتها المحددة، وتقليص المدة المقررة مقدماً حين ينتظر عقد جلسات لمدة أقصر من الوقت المقرر.

١٨ - وتحولت إلى توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى، فقالت إن لجنة المؤتمرات أعربت عن أسفها لأن ٧٧ في المائة فقط من الاجتماعات المعقودة في مراكز العمل الرئيسية الأربعة قد وفرت لها خدمات الترجمة الشفوية في عام ٢٠٠٨، مقارنة بنسبة ٨٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. وقالت أيضاً إن مشروع القرار، الوارد في المرفق الأول لهذا التقرير، يطلب إلى الأمين العام أن يكفل، قدر الإمكان، تلبية جميع الطلبات لتوفير خدمات المؤتمرات، ويطلب إلى الأمانة العامة إبلاغ مقدمي هذه الطلبات، في أبكر وقت ممكن، بشأن توافر خدمات المؤتمرات، بما في ذلك الترجمة الشفوية، وبشأن أي تغييرات ربما تطرأ قبل عقد الاجتماعات.

١٩ - وفي سياق مناقشة اللجنة لموضوع أثر تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر على عقد الاجتماعات، قالت إن أعضاء اللجنة زاروا مبنى ''ألبانو''، الذي نقل إليه جميع الموظفين العاملين في سلسلة تجهيز الوثائق، وزاروا قسم الطباعة الموجود في التسوية أسفل المبنى المؤقت في الحديقة الشمالية. وأضافت أن اللجنة طلبت إلى الأمين العام أن يبقيها على علم بشأن جميع المسائل المتعلقة بخدمات المؤتمرات ومرافقها طوال مدة تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٢٠ - وقالت إن الفصل الخامس من التقرير يتناول مسألة الإدارة الكلية المتكاملة. وأضافت أنه كان معروضاً على اللجنة تقرير مكتب الرقابة الداخلية عن تقييم مصادرة الإدارة الكلية المتكاملة (A/64/166)، وأنها تداولت عن طريق الفيديو بشأن هذا الموضوع مع مكاتب خارج المقر. ومضت فقالت إنه، في مشروع القرار، تحيط اللجنة بالتوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل تنفيذها التام، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين عن طريق لجنة المؤتمرات.

٢١ - وفي ما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالوثائق والنشر، قالت إن اللجنة ناقشت تقارير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، التابع لمجلس حقوق الإنسان، وإن تلك المناقشة أسفرت عن الفقرتين ١ و ٢ من الجزء الرابع من

منطوق مشروع القرار. ذلك أنه في الفقرة ١، تقرر الجمعية أن تصدر، كوثائق بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، جميع التقارير التي اعتمدها الفريق العامل في دورتيه الرابعة والخامسة، والمعلومات الإضافية التي قدمتها الدول قيد الاستعراض قبل اعتماد المجلس للنتائج، وتطلب إلى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض؛ وأنه، في الفقرة ٢، تقرر الجمعية العامة أيضاً أن تصدر، كوثائق بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، جميع التقارير التي يعتمدها الفريق العامل في وقت ملائم قبل أن ينظر المجلس فيها، وتطلب إلى الأمين العام كفالة توفير الدعم اللازم لهذا الغرض. ومضت فقالت إن اللجنة تفهم أن الفقرة ١ من المنطوق لن تستتبع أي آثار في الميزانية؛ وأنه، بدلاً من ذلك، ستقوم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بتبديل أولوياتها، وأن إصدار المحاضر الموجزة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف سيرجأ.

٢٢ - وأضافت أن لجنة المؤتمرات أعربت عن تقديرها للعمل الذي أنجزته فرقة العمل، التي ترأسها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، في تناولها لمشكلة إصدار وثائق للجنة الخامسة، وأنها رحبت بمواصلة الجهود التي تبذلها فرقة العمل لتأمين عملية تقديم الوثائق من مختلف الإدارات المقدمة لها. وقالت إن اللجنة توصي الجمعية العامة بأن تستعرض في دورتها السادسة والستين أعمال فرقة العمل، وأن تنظر في اتخاذ تدابير إضافية لضمان التقيد بمواعيد تقديم الوثائق، إذا لم يتم بلوغ هدف التقيد المحدد بنسبة ٩٠ في المائة.

٢٣ - واختتمت كلامها بقولها إن اللجنة قد نظرت في المسائل المتعلقة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية بشيء من التفصيل: وأضافت أن مناقشاتها ترد في الفصل السابع من التقرير، وأن توصياتها ترد في الجزء الخامس من مشروع القرار.

٢٤ - **السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات): عرض تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/64/136)، فقال إن التقرير يتضمن تفاصيل التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحسين أداء إدارة المؤتمرات. ومن أجل زيادة الشفافية التي تتوقعها الدول الأعضاء، يجري موافاة أعضاء اللجنة الخامسة بالمعلومات التكميلية المقدمة إلى أعضاء لجنة المؤتمرات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٢٥ - وفي ما يتعلق بالإدارة الكلية المتكاملة وتقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتنفيذها، قال إنه يوافق على الكثير من الاستنتاجات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/64/166)، التي تشير إلى نقص الموارد المالية المكرسة لتنفيذ الإدارة الكلية المتكاملة، وإلى استمرار وجود ازدواج في هيكل التسلسل الإداري مما أدى إلى غموض بشأن مدى سلطة وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات على وجه الدقة ويشكل هذان الأمران القيدين الرئيسيين. وأضاف أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لا يقر بأن الإدارة الكلية المتكاملة القائمة حاليا يقبل بها جميع أصحاب المصلحة وبأنها تنطوي على مزيد من الإمكانيات في المستقبل. وقال إن تحقيق وفورات مالية لم يكن قط هو الهدف الأسمى للإدارة الكلية المتكاملة. بل إن مشروع القرار المقدم من لجنة المؤتمرات يؤكد من جديد أن الأهداف الرئيسية لإدارة شؤون الجمعية والمؤتمرات تتمثل في توفير وثائق ذات جودة عالية في إطار زمني حسن التوقيت بجميع اللغات الرسمية وخدمات المؤتمرات ذات جودة عالية في جميع مراكز العمل، وتحقيق هذه الغايات بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية في التكاليف.

٢٦ - وتحوّل إلى مسألة إدارة الوثائق، فلاحظ أن التنبؤ بتدفق العمل قد تحسن كثيرا في الأعوام الأخيرة، فأدى، على سبيل المثال، إلى إصدار مزيد من الوثائق، في مواعيدها المقررة، للجنة الخامسة في الجزء الثاني من الدورة الثالثة والستين المستأنفة، رغم ضيق المهل الزمنية المعطاة. وقال إن

إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ما برحت تسعى إلى تقديم وثائق موجزة في مواعيدها المحددة باعتبار أن ذلك هو السبيل إلى تجهيز كفؤ ومنتظم للوثائق. وأضاف أن لجنة المؤتمرات، في مشروع قرارها، أعربت عن تقديرها لعمل فرقة العمل في تناولها مسألة إصدار الوثائق للجنة الخامسة، وحثت الإدارات المقدمة للوثائق على التقيد التام بالمواعيد المحددة لتقديم الوثائق. وقال إن فرقة العمل المعنية بالوثائق قد أثبتت أنها أداة نشطة وعملية لإجراء تحسينات على شتى الصعد في سلسلة تجهيز الوثائق.

٢٧ - ومضى إلى القول إن الإدارة ما انفكت تواجه التحديات التي فرضها حجم العمل الضخم الذي نشأ عن وثائق مجلس حقوق الإنسان وآلياته. وستجري مناقشة جوهرية لهذه المسألة حين تنظر اللجنة الخامسة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ذي الصلة. وقال إنه يرحب بأن تنشأ في جنيف فرقة عمل يقودها رئيس مجلس حقوق الإنسان بغرض الوصول إلى حل من شأنه أن يستجيب لاهتمامات الدول الأعضاء، ويمكّن الأمانة العامة من معالجة مسألة حجم العمل بطريقة منظمة.

٢٨ - وفي ما يتعلق بترجمة وثائق فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان، قال إن ١٥ تقريرا هي قيد الترجمة التعاقدية حاليا وسيجري تجهيزها وقت بدء الدورة السابعة للفريق العامل في أوائل عام ٢٠١٠. ومضى يقول إن تجهيز تلك الوثائق هو في حدود الموارد الموجودة حاليا ولكن على حساب المستعملين الآخرين لخدمات الإدارة. ذلك أن في الإمكان تجهيز جميع التقارير إذا ما تم التقيد في تقديمها بقاعدة الأسابيع العشرة لتقديم الوثائق وبالحد الأقصى لعدد الكلمات في كل وثيقة. وأضاف أن أمانة مجلس حقوق الإنسان حسبت وجود نقص بمبلغ ٤٠٠ ٣٧١ ٥ دولار لدورتيها السادسة والسابعة مجتمعتين، يمكن التعويض عنه إذا ما بقي إصدار المحاضر الموجزة معلقا. وأضاف أنه ينبغي ملاحظة أن موظفي اللغات المستقلين كانوا، بعد أن تم التعاقد معهم، حاضرين بأشخاصهم في مواعيد محددة لتجهيز الوثائق. وقال إنه إذا لم تقدم الوثائق في مواعيدها المحددة فإن الموظفين المستقلين سيتقاضون أجرا عن أعمال لم يقوموا بها.

٢٩ - وتحوّل إلى مسألة المخطط العام لتجديد مباني المقر فأكد مجددا أنه ستوفَّر أماكن كافية في قاعات المؤتمرات لجميع الاجتماعات المدرجة في جدول المؤتمرات والاجتماعات، وأن الأماكن التي سوف توفر للأنشطة غير الأساسية خلال بعض مراحل مشروع المخطط العام ستكون محدودة. وأضاف أن قسم النشر يتحمل الوطأة الكبرى الناجمة عن تعطل وتيرة العمل أثناء مرحلة التشييد، فيما يعمل المترجمون الشفويون في غمرة ظروف لا تعتبر مثالية. وقال إن توفير العدد الكافي من الموظفين لقسم تكنولوجيا المعلومات التابع للإدارة أمر أساسي لتوفير الخدمات الأساسية من دون انقطاع. وأعرب عن الأمل في أن اللجنة الخامسة ستكفل توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لضمان توافر خدمات المؤتمرات دون انقطاع خلال فترة تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٣٠ - وختاما، انتقل في حديثه إلى تقييم الدول الأعضاء للخدمات التي تقدمها الإدارة، الذي يُعد مؤشرا رئيسيا للأداء. فقال إن الاستعراض السنوي يخضع الآن للتنقيح تحقيقا للمواءمة ما بين محتوياته في كل مراكز العمل وتوحيدا للمنهجية المتبعة في الحصول على آراء الدول الأعضاء في الخدمات المقدمة. وقال إنه يرحب بأي مقترحات من شأنها أن تحسن نوعية الاستعراض ومعدل الاستجابة. وأعرابا منه عن خيبة الأمل إزاء مستوى حضور الدول الأعضاء للاجتماعات الدولية التي تعقدها الإدارة كمصدر بديل للحصول على آراء الدول الأعضاء في الخدمات المقدمة، أشار إلى أن الاتصالات غير الرسمية يمكن أن تخدم الغرض،

وإلى أنه يرحب بأي تعليقات من جانب الوفود في أي وقت من الأوقات.

٣١ - **الرئيس**: استرعى اهتمام اللجنة إلى رسالة موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للفلبين (A/64/371).

٣٢ - **السيد كيلابيلي** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن تقرير اللجنة الاستشارية عن خطة المؤتمرات (A/64/484) ينبغي النظر فيه بالاقتران مع الباب ذي الصلة من التقرير الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/7).

٣٣ - وأضاف أنه، في عدد من المناسبات، أعربت اللجنة الاستشارية عن كامل دعمها لمفهوم الإدارة الكلية المتكاملة، باعتبارها وسيلة للوصول إلى الحد الأقصى من الاستخدام الكفؤ للموارد ولتحسين النوعية العامة لخدمات المؤتمرات. وقال إنه على الرغم من أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ما زالت ترى أن السعي إلى تحقيق وفورات مالية لم يكن هو الهدف الرئيسي للإدارة الكلية المتكاملة فإن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية كررت مع ذلك توصيتها السابقة بأنه ينبغي إجراء مزيد من التطوير للمنهجية الحالية التي تتبعها الإدارة بشأن جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بتقرير التكاليف لأن من شأنه الحصول على معرفة أفضل بتكاليف الأنشطة أن يوفر أساسا أفضل لتقييم مدى كفاءة المهام الإدارية ومدى فعالية تكاليف العمليات اللازمة لإنجاز العمل، بما يُمكن المديرين في الإدارة من تحديد أكثر السبل فعالية لتنفيذ الولايات.

٣٤ - وقال إن اللجنة الاستشارية لاحظت أن الإدارة على اتفاق عام مع استنتاجات وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الإدارة الكلية المتكاملة. وأضاف أنه، من أجل زيادة احتمالية أن تسهم التدابير التي تتخذ في إطار الإدارة الكلية المتكاملة، على نحو أكثر، في تحسين أداء الإدارة، فقد أوصت اللجنة الاستشارية بأن يُجمِل تقرير الأمين العام المقبل عن خطة المؤتمرات الخطوات المحددة التي اتُّخذت لتنفيذ استنتاجات وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣٥ - وفي ما يتعلق بإدارة الوثائق، قال إن اللجنة الاستشارية لاحظت أن اهتماما خاصا قد أولي لتحسين تقديم الوثائق في مواعيدها إلى اللجنة الخامسة. وأنه، في غياب حوافز لتشجيع الإدارات المقدمة للوثائق على تقديم وثائقها في مواعيدها المحددة تركز الإدارة على إذكاء الوعي بالأعمال ذات الصلة بتجهيز الوثائق على أمل أن يُفضي ازدياد الفهم لدى الإدارات المقدمة للوثائق إلى ازدياد التقيد بالأطر الزمنية المحددة وبالحدود القصوى لعدد الصفحات المبينة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأضاف أن اللجنة الاستشارية تشدد على أن تقديم الوثائق في مواعيدها المحددة هو السبيل إلى فعالية تنفيذ ولاية الإدارة، وحث إذن جميع الإدارات المقدمة للوثائق على التقيد بالمواعيد المحددة لتقديم الوثائق وبمتطلبات الحدود القصوى لعدد الصفحات.

٣٦ - وأضاف أن التحديات المرتبطة بمواصلة توسيع أنشطة مجلس حقوق الإنسان قد نوقشت في الفقرات من ١٦ إلى ١٩ من تقرير اللجنة الاستشارية، حيث أشير، على وجه الخصوص، إلى أن قرار الإدارة بإعطاء الأولوية لتجهيز تقارير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل قد أسفر عن تراكم في المحاضر الموجزة لاجتماعات المجلس وهيئاته الفرعية يصل إلى مجموع يقرب من ٥ ملايين كلمة. وقال إن من غير الواضح كيف سيكون في الإمكان معالجة الكم التراكمي من الوثائق. وقال إنه، في ضوء الهواجس التي ما فتئت تُبديها إزاء كفاية قدرات خدمة المؤتمرات في جنيف، أعادت اللجنة الاستشارية تأكيد توصيتها السابقة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يرصد الوضع

عن كثب، وأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن أي تطورات قد يكون لها آثار مالية.

٣٧ - وبخصوص الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، قال إن اللجنة الاستشارية قد علقت على التخطيط لتعاقب الموظفين وحالة الوظائف الشاغرة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، والتدابير المتخذة لكفالة توفير خدمات للغات عالية الجودة. وفي ما يتعلق، على وجه الخصوص، باقتراح الأمين العام بأنه، من أجل التعويض عن العدد المرتفع للمتقاعدين، قد يكون من المجدي النظر في رفع السن الإلزامية للتقاعد لموظفي اللغات أو إلغاؤها، قال إن اللجنة الاستشارية ترى أن تخضع لدراسة مستفيضة الآثار المالية والإدارية لهذا الإجراء بشأن فئة واحدة من فئات الموظفين بما في ذلك من منظور المساواة في المعاملة، قبل تقديم اقتراح رسمي بذلك.

٣٨ - **السيد هوغ** (مكتب خدمات الرقابة الداخلية): عرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مبادرة إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بشأن الإدارة الكلية المتكاملة (A/64/166)، فقال إن الإدارة هي التي طلبت التقييم. وكان الهدف هو تقييم مدى أهمية وكفاءة مبادرة الإدارة الكلية، مع التركيز، بوجه خاص، على التقدم المحرز منذ إطلاق تلك المبادرة في عام ٢٠٠٤.

٣٩ - وأضاف أن الإدارة اتخذت نهجين: إعداد موجز للسياسات والممارسات والإجراءات الإدارية في الفترة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧؛ وتنفيذ ثلاثة مشاريع عالمية لتكنولوجيا المعلومات بشأن إدارة المؤتمرات. وقال إن الهدف العام المتمثل في مواءمة ممارسات الأعمال وإنشاء نظم لتكنولوجيا المعلومات في مراكز عمل الأمم المتحدة الأربعة لم يتم تحقيقه. وعلاوة على ذلك، كان تقاسم الموارد ما بين مراكز العمل الأربعة محدودا من حيث الموارد البشرية والمالية منذ عام ٢٠٠٤. وأتاح تركيز مراكز العمل على خدمة مجموعة محلية من هيئات المستعملين بضعة حوافز رسمية أو قدرة احتياطية لتقاسمها. وقد تم تشاطر حجم العمل على نحو محدود على أساس غير رسمي. وعلاوة على ذلك، كانت إحصاءات الإدارة عن تقديم الخدمات مرتبطة ارتباطا وثيقا بما لدى كل مركز من مراكز العمل من تعاريف خاصة به ومغايرة لما لدى مراكز العمل الأخرى، فكانت البيانات إذن غير متسقة. وقال إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلص إلى أن المبادرة قد تكون ركزت على الفوارق في ممارسة العمل بين مختلف مراكز العمل بدلا من تسويتها. وعليه كان التغيير في العمليات الأساسية المتبعة في العمل في الإدارة طفيفا و لم يكن في الإمكان ربط تحقيق أي وفورات مالية عامة بالمبادرة. فلم يطرأ تغيير يُذكر، منذ عام ٢٠٠٤، لا على إجمالي التكلفة ولا على إجمالي أداء خدمات المؤتمرات مجتمعة.

٤٠ - وقال إن قيدا آخر من القيود تمثل في أن الإدارة لم يكن لها سيطرة رسمية على ملاك الموظفين العاملين في مراكز العمل خارج نيويورك. وأضاف قائلا إنه صحيح أن الإدارة مسؤولة في الميزانية عن مراكز العمل، لكن عملية التخطيط المالي وإعداد الميزانية لم تتح في واقع الأمر إلا مجالا ضيقا لا يكاد يذكر للإدارة الاستراتيجية للموارد المالية ما بين مراكز العمل. وأضاف أن الدرس الرئيسي المستفاد من هذه التجربة هو أنه من دون أن يكون في المركز شخص مخول المسؤولية والسلطة اللازمتين فإنه لا يمكن إجراء إصلاح حقيقي.

٤١ - واستجابة للاستنتاجات التي خلص إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، قال إن الإدارة دعت إلى تقديم مزيد من الشكر والعرفان للجهود التعاونية المبذولة منذ عام ٢٠٠٤، وإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يود أن يؤكد بنفسه على الطريقة البناءة التي أجري بها التقييم. وأضاف أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية كان مدركا لمدى تعقد

القيود التي تعترض تنفيذ المبادرة، ولاحظ أيضا أن الإدارة قبلت بجميع توصياته.

٤٢ - **السيد الحاج** (السودان): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على هذا البند من جدول الأعمال. وإنها تثني على لجنة المؤتمرات على جودة نوعية تقريرها، وتؤيد التوصيات الواردة فيه. وأضاف أن مشروع القرار المقدم في التقرير ينبغي أن يكون بمثابة إطار عمل للمفاوضات بشأن هذا البند. وقال إن المجموعة تؤكد أن على إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أن تعامل جميع اللغات الرسمية الست ومراكز العمل الأربعة على قدم المساواة.

٤٣ - وقال إن المجموعة تأمل في أن يُسفر مزيد من التنسيق بين المسؤولين عن التخطيط والأمانات الفنية عن ارتفاع آخر في معدل استخدام خدمات المؤتمرات وأضاف أن المجموعة تلاحظ بارتياح أن جميع الوكالات التي لها مقار في نيروبي استمرت في عقد اجتماعاتها في نيروبي؛ وأنه ينبغي لهذه الممارسة أن تستمر. لكنه استدرك قائلا إن مكتب نيروبي يظل هو مركز العمل الوحيد الذي يعتمد، إلى حد ما، على موارد من خارج الميزانية، على الرغم من أن الجمعية العامة أقرت بضرورة معاملة مراكز العمل بصورة متساوية. وقال إن المجموعة ترحب بالجهود المبذولة لمعالجة مشكلة تعيين الموظفين في مكتب نيروبي، وهي واثقة من أن الدول الأعضاء ستتخذ تدابير تحد من وطأة هذه المشكلة. وترحب المجموعة أيضا بالجهود الرامية إلى زيادة استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٤٤ - وقال إن الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٨/٦٣، سلمت بأهمية الاجتماعات التي تعقدها المجموعات الإقليمية وبضرورة موافاتها بخدمات الترجمة الشفوية، لكن توفير خدمات المؤتمرات لهذه الاجتماعات قد شهد انخفاضا في عام ٢٠٠٤. وقال أيضا إن على الإدارة أن تبذل مزيدا من الجهود لكفالة توفير خدمات كافية.

٤٥ - ومضى إلى القول إن المجموعة أحاطت علما بخطط الطوارئ، التي لدى الإدارة، للتعامل مع أي تعطل في الخدمات ينشأ عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأضاف أنه، نظرا لما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهمية لأعمال المنظمة، فإنه ينبغي توفير الخدمات من دون توقف طوال فترة التنفيذ. وقال إن المجموعة ترحب باستنتاجات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مبادرة الإدارة الكلية المتكاملة، وتتطلع إلى التقرير الذي يُعده الأمين العام في ضوء هذه الاستنتاجات.

٤٦ - وأضاف أن إصدار الوثائق في مواعيدها المحددة بجميع اللغات الرسمية الست له أثر مباشر على كفاءة أداء المنظمة. وأنه يرحب بالجهود المبذولة لمعالجة تلك المشكلة الملحة، ولا سيما إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الإدارات التي اتخذت بالفعل إجراء إيجابيا لمعالجة مشكلة التأخر في إصدار الوثائق للجنة الخامسة. وقال إن فرقة العمل هذه ينبغي أن تصبح آلية دائمة لمعالجة إصدار الوثائق للجنة الخامسة وقال أيضا إن على الإدارة نفسها أن تواصل دفع الأجزاء الأخرى من الأمانة العامة في الاتجاه الصحيح وأن تقدم تقارير عن حالة الوثائق عندما يطلب إليها ذلك.

٤٧ - ومضى إلى القول إن المجموعة على استعداد لاتخاذ تدابير إضافية لكفالة تقيد الإدارات المقدمة للوثائق بالمواعيد المحددة لتقديم الوثائق وبشكل التقارير الذي حددته الجمعية العامة. وقال إن على رئيس اللجنة الخامسة ورئيس اللجنة الاستشارية أن يعزز التعاون بشأن إصدار الوثائق بغية أن تتاح للجنة الخامسة وقت كاف لنظر الوثائق المقدمة إليها؛ وأضاف أنه ينبغي تحديد برنامج العمل حسب الأهمية

التي تعطى لبنود جدول الأعمال من قبل الدول الأعضاء، لا حسب تاريخ صدور التقارير.

٤٨ - وقال إن المجموعة ساءها أن بعض التقارير الصادرة في إطار آلية مجلس حقوق الإنسان للاستعراض الدوري الشامل لم تتم ترجمتها إلى اللغات الرسمية الست جميعها. وأضاف أن الإدارة قد قطعت على نفسها عهدا بتعجيل ترجمة التقارير المتبقية، وأن المجموعة ستطلب موافاتها بالجديد من المعلومات عن التقدم المحرز في هذا الصدد. وقال إن المجموعة تأمل في أن تسفر التدابير المتخذة لمعالجة التحول الديمغرافي في دوائر اللغات عن نتائج إيجابية وتحل مشكلة معدلات الشواغر في جميع مراكز العمل، ولا سيما في نيروبي. وأضاف أن استخدام متدربين داخليين ومترجمين شفويين مستقلين يمكن أن يكون مفيدا حقا لكن ينبغي توخي الحذر لكي لا ينال ذلك من نوعية الترجمة الشفوية.

٤٩ - **السيد راسبرانت** (السويد): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أرمينيا وجمهورية مولدوفا، فرحب بتقرير لجنة المؤتمرات ومشروع القرار الوارد في المرفق الأول منه. وقال إن الاتحاد الأوربي يعرب عن تقديره للتقدم المحرز حتى الآن في ما يتعلق بالإدارة الكلية المتكاملة ويسره أن تكون إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد قبلت استنتاجات وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٥٠ - وقال إن الاتحاد الأوربي يرحب بجهود الأمانة العامة المتواصلة الرامية إلى تجنب التأخر في تقديم الوثائق، بما في ذلك وثائق اللجنة الخامسة. وفي ما يتعلق بجدول المؤتمرات، قال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد إضافة أسبوع أو أسبوعين إلى آخر الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، على حساب الجزء الرئيسي من الدورة.

٥١ - وأضاف أنه لما كانت المرافق الكافية للمؤتمرات وأعلى المعايير لخدمات اللغات بجميع اللغات الرسمية الست أمرا أساسيا لعمل الأمم المتحدة وهيئاتها الحكومية الدولية وهيئات الخبراء فإن الخطوات التي اتخذها الأمين العام لمعالجة هذه المسألة بفعالية أكبر تلقى الترحيب. وقال إن الاتحاد الأوربي يعرب عن تقديره للتقدم المحرز في جميع مراكز العمل، ويحيط علما بتعليقات وتوصيات لجنة المؤتمرات في هذا الصدد. وأضاف أن على الأمين العام أن يكفل ألا ينال تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر من الجودة العالية لخدمات اللغات والمؤتمرات التي يحق للدول الأعضاء أن تتوقعها.

٥٢ - **السيدة باتاكا** (أنغولا): تكلمت باسم المجموعة الأفريقية، فقالت إن المجموعة تحيط، مع التقدير، علما بأن جميع الهيئات التي لها مقار في نيروبي قد امتثلت حتى الآن لقرارات الجمعية العامة بأن عقدت اجتماعاتها في نيروبي. وقالت إنه ينبغي للأمين العام أن يواصل كفالة هذا الامتثال. وإن الزيادة المطردة في استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وصولا إلى ٧٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ أمر يلقى الترحيب، لكن المركز سيواجه تحديات جديدة جرّاء ازدياد المنافسة في مجال المؤتمرات في أديس أبابا. وأضافت أنه لا ينبغي أن يكون هناك تراجع إلى الوراء، ذلك أن على إدارة المركز أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى الوصول بالمؤشر المرجعي لمعدل الاستخدام إلى ٨٠ في المائة.

٥٣ - ومضت إلى القول إن الجمعية العامة سلّمت على نحو مطرد بأن اجتماعات الجماعات الإقليمية يعد أمرا جوهريا لسلاسة عمل المنظمة. وإنها يساورها القلق لأن ٥٠ في المائة من الطلبات المقدمة للحصول على خدمات

الاجتماعات من قبل المجموعة الأفريقية لم تتم تلبيتها، وسيلقى الترحيب تقديم تعليل لهذا الأمر.

٥٤ - وأضافت أن مسألة معدل الشواغر في مكتب نيروبي، وهي مسألة بعيدة العهد، ما زالت مبعث قلق لدى المجموعة الأفريقية، التي ترحب بالنهج الاستباقي الذي تأخذ به شعبة خدمات المؤتمرات في نيروبي، ولا سيما تصنيف بعض وظائف المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين لمستوى أعلى، وتقديم حوافز لتشجيع الموظفين على الخدمة لمدة أطول، وإمكانية توفير برامج تدريبية لموظفي اللغات.

٥٥ - **السيدة بيرلنغا** (المكسيك): تكلمت باسم مجموعة ريو، فقالت إن المجموعة تعرب عن تقديرها للجهود المبذولة من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وفرقة العمل المشتركة بين الإدارات بشأن إصدار الوثائق للجنة الخامسة، وتتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٣. وقالت إن المجموعة أعلنت مرارا وتكرارا عن موقفها من مسألة احتياجات مجلس حقوق الإنسان من الموارد وموقفها من ترجمة الوثائق ذات الصلة بالاستعراض الدولي الشامل؛ وتعرب عن الأمل في أن فرقة العمل ستتوصل إلى حل نهائي لهذه المسألة.

٥٦ - وأردفت تقول إن المجموعة يساورها قلق حيال التحول الديمغرافي في الإدارة، التي ينبغي لها أن تدرس سبلا أخرى لملء الشواغر، لكنها توافق على تعليق اللجنة الاستشارية على الآثار المالية والإدارية المترتبة على رفع السن الإلزامية للتقاعد أو إلغائه لفئة واحدة من فئات الموظفين. وفي ما يتعلق بالإدارة الكلية المتكاملة، قالت إن المجموعة تتطلع لسماع الجديد من التدابير المتخذة لتنفيذ استنتاجات وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٥٧ - **السيد ديفيد** (الفلبين): قال إن إدارة شؤون المؤتمرات، ولا سيما توفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية وخدمات الوثائق، تضطلع بدور حيوي في عمليات الأمم المتحدة، وإن الخدمات، مدار الحديث، ينبغي إنهاؤها على نفس المستوى. وفي ما يتعلق بالوثائق، قال إن المطالبة الصاخبة بالإصلاح أصبحت أمرا لا يقاوم. وقال إن وفده، من منطلق اقتناعه بضرورة البناء على التقدم المحرز في العام الماضي، قد قدم مقترحات ترد في رسالته المؤرخة ٨ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩ (A/64/371). وقال إن وفده يعتقد، أولا، بأنه ينبغي لفرقة العمل أن تصبح هيئة دائمة تعنى بوثائق اللجنة الخامسة. وثانيا، ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ تدابير أقوى تكفل تقيد الإدارات المقدمة للوثائق بمواعيد تقديمها المحددة. وثالثا، ينبغي أن تكونه هناك فواصل زمنية كافية بين اعتماد ولايات جديدة وبين النظر في الوثائق ذات الصلة؛ ذلك أن في وسع الجمعية العامة تعديل جدول المؤتمرات لفترة سنتين، بحيث يبدأ الجزءان الأول والثاني من الدورة المستأنفة في وقت متأخر عن الوقت المعمول به حاليا. ورابعا، ينبغي لرئيسي اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية أن يعززا التعاون والتنسيق والتواصل بشأن المسائل المتعلقة بالوثائق، باعتبار أن ذلك خطوة أولى نحو بلوغ الهدف المتمثل في أن تحدد أولويات الدول الأعضاء، لا تاريخ صدور الوثائق، موعدا لنظر في أي مسألة من المسائل.

٥٨ - وقال إن لجنة المؤتمرات ناقشت هذه المقترحات. وأدرجت بعض عناصرها في مشروع القرار الوارد في تقريرها، الذي يؤيده وفده بقوة باعتباره أساسا للمفاوضات. وأضاف أنه ينبغي للدول الأعضاء اعتماد حلول عملية لما هو مشكلة مستديمة تسبب الإرباك.

٥٩ - **السيد كومبرباتس** (كوبا): قال إن القرار الذي اتخذ بشأن خدمات المؤتمرات له أثر حاسم على أداء الهيئات الحكومية الدولية؛ وينبغي أن يكون الهدف هو تيسير مداولات الدول الأعضاء.

٦٠ - وأضاف أن كوبا تعيد تأكيد معارضتها لاستخدام بعض الدول الأعضاء مرافق الأمم المتحدة، بتعاون من جانب الأمانة العامة، من أجل القيام بأنشطة معادية لدول أعضاء أخرى. وإن الجمعية العامة قد علقت على هذه المسألة في الفقرتين ١٢ و ١٣ من قرارها ٢٤٨/٦٣، لكن الأحداث ما انفكت تقع و لم تتخذ الأمانة العامة أي إجراء للحؤول دون ذلك؛ بل إن بعض كبار مسؤولي الأمانة العامة يشاركون مباشرة في حملات التشهير عن بعض الدول الأعضاء.

٦١ - وقال إن وفده يعيد تأكيد ارتياحه لحالة وثائق مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل، ويتوقع من الأمانة العامة إكمال الترجمات، مدار الحديث، بحلول أواخر عام ٢٠٠٩ وأضاف أن الاستعراض قد أنشئ لاجتناب أي تكرار للأوضاع المشينة التي أدت إلى اختفاء لجنة حقوق الإنسان التي فقدت مصداقيتها.

٦٢ - وأردف يقول إن وفده سيتابع عن كثب مداولات اللجنة بشأن المسائل ذات الأهمية الخاصة لأعمال المنظمة، بما فيها استخدام خدمات المؤتمرات، والدعم المقدم للمنظمات الإقليمية، ولا سيما مجموعة الـ ٧٧، وحركة عدم الانحياز، وأثر المخطط العام لتجديد مباني المقر على خدمات المؤتمرات.

٦٣ - **السيد كسايي** (إثيوبيا): قال إن الجهود المتواصلة الرامية التي تعزز استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تستحق الثناء، لكن ينبغي بذل المزيد إذا ما أريد الحفاظ على ازدياد معدل الاستخدام. ذلك أن العوامل التي سبق ذكرها في الفقرة ٤٩ من تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/64/136) ينبغي أن تكون بمثابة حافز لالتماس حلول ناجعة. وأضاف أنه يمكن تعلم دروس قيّمة من تجربة مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات. وأنه على إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بيان ماهية الخطوات المزمع اتخاذها لتحقيق زيادة أكبر في معدل استخدام المركز استنادا إلى استراتيجيات واضحة وتوفير موارد كافية. وقال إن وفده ما زال ينتظر من الإدارة تقديم ردود كتابية على الأسئلة التي كان قد طرحها في الدورة الموضوعية للجنة المؤتمرات.

٦٤ - **السيد سومرو** (باكستان): قال إن نظر اللجنة الخامسة في هذا البند من جدول الأعمال سيفيد فائدة عظيمة من تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة المؤتمرات وإن مشروع القرار الوارد فيه يوفر فرصة طيبة لمداولاتها. ذلك أن من شأن الإدارة الكفؤة للمؤتمرات أن توفر الأدوات التي تستطيع المنظمة بها إنجاز أعمالها. وقال إنه ينبغي معاملة جميع مراكز العمل وجميع اللغات الرسمية معاملة متساوية.

٦٥ - وأضاف أنه نظرا إلى التحول الديمغرافي في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات فإن الحاجة قائمة لزيادة عدد الامتحانات التنافسية لتعيين موظفي لغات. وأنه ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تبديد موارد المؤتمرات، بما في ذلك ضرورة الدقة في الالتزام بالمواعيد في تنظيم الاجتماعات. وقال إن وفده يؤيد فكرة الإدارة الكلية المتكاملة، لكنه يوافق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الحاجة إلى تفصيل دقيق ومتسق لمقاصد المبادرة ولأهداف محددة زمنيا وقابلة للقياس. ذلك أنه لا ينبغي للمبادرات الإدارية أن تكون وسيلة لإنقاذ ماء الوجه ووقف الانتقاد.

٦٦ - ومضى إلى القول إنه ينبغي الأخذ بأساليب مناسبة تكفل عدم إعاقة أعمال مجلس حقوق الإنسان بعدم توفير العدد الكافي من الخدمات، وإنه على مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تكفل إيراد المعلومات ذات الصلة على الوجه الدقيق في وثائق الميزانية. وقال إن وفده يتطلع إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أثر عدم توفير

موارد كافية للمجلس. وبخصوص الفقرة ٦٧ من تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات، قال إن وفده يعيد تأكيد أن من اختصاص الدول الأعضاء وحدها دون غيرها البت في طول وتوقيت تقديم تقاريرها إلى المنظمة.

٦٧ - وقال إن مشكلة توفير الموظفين في مكتب نيروبي ينبغي معالجته على وجه السرعة.

٦٨ - واستطرد قائلا إن حقيقة بقاء عامل الاستخدام العام في سنة ٢٠٠٨ عند نسبة ٨٥ في المائة يجيء انعكاسا لضعف إداري لا بد من معالجته. وأضاف أن توفير الخدمات بشكل منقوص لاجتماعات الجماعات الإقليمية أمر يدعو إلى الأسف. وقال إن هذه الاجتماعات، كما جرى التسليم بذلك في قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٣، تيسّر أعمال المنظمة؛ وينبغي إذن، أن تحظى بأولوية متزايدة.

٦٩ - وقال إن هناك عقبة معينة تعوق نظر الوفود الصغيرة في التقارير، ألا وهي إصدار الوثائق، على نحو مستديم، في وقت متأخر عن مواعيدها المحددة. وأضاف أن الخطوات التي تتخذ لمعالجة هذه المشكلة ستكون موضع ترحيب، لكن ما زال هناك عدد من الوثائق المهمة التي تصدر في وقت متأخر جدا. وقال إن من المأمول فيه أن تؤتي التدابير، التي يعتزم الأمين العام اتخاذها، أُكلها في وقت مبكر. وأضاف أن على جميع إدارات الأمانة العامة أن تصدر وثائقها وفقا للنموذج الذي حددته الجمعية العامة، إذ أن من شأن عدم فعل ذلك أن يسبب مشكلة أخرى للدول الأعضاء، ومرة أخرى، للوفود الصغيرة على وجه الخصوص.

٧٠ - **السيد دياب** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الوفود تعتمد على الإصدار المتزامن للوثائق بجميع اللغات الرسمية الست، وعلى توافر خدمات ترجمة شفوية عالية الجودة من أجل الاضطلاع بمسؤولياتها. وإن عمل لجنة المؤتمرات، إذن، ذو أهمية خاصة للوفود الناطقة بلغات رسمية غير الإنكليزية.

٧١ - وقال إن وفده يرحب بتوصية لجنة المؤتمرات بأن تأذن الجمعية العامة صراحة للهيئات التي طلبت استثناءات من الفقرة ٧ في الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ للاجتماع في نيويورك أثناء انعقاد الجزء الأول من دورة الجمعية العامة الرابعة والستين.

٧٢ - ولاحظ أن استخدام موارد المؤتمرات في مراكز العمل الأربعة قد شهد تحسنا في عام ٢٠٠٨، ثم حض رئيسة لجنة المؤتمرات على مواصلة مشاوراتها مع الهيئات الحكومية الدولية التي كان استخدامها أقل من ٨٠ في المائة وهو المؤشر المرجعي المقرر لاستخدام الموارد المخصصة لها في عام ٢٠٠٨ بغية تشجيعها على زيادة استخدامها لموارد المؤتمرات. وقال إنه وإن كان إنشاء ''احتياطي استراتيجي''، لتوفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات الهيئات التي يحق لها أن تجتمع ''حسب الحاجة'' تشكل مبادرة إيجابية، إلا أنه ينبغي النظر في رفع هذا الاحتياطي إلى أربعة اجتماعات أسبوعيا.

٧٣ - وبعد أن أشار إلى أن الجمعية العامة قد أقرت، في قرارها ٢٤٨/٦٣، بما للاجتماعات التي تعقدها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء من أهمية في سير عمل دورات الهيئات الحكومية الدولية بطريقة سلسلة، فإن الاحتياطي الاستراتيجي يمكن استخدامه في زيادة خدمات الترجمة الشفوية المتاحة لمثل هذه الاجتماعات، ودعا الأمانة العامة إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد. وقال إن وفده يلاحظ مع الارتياح أيضا أنه، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٥٧ باء، عُقدت جميع اجتماعات هيئات الأمم المتحدة، التي لها مقار في نيروبي، في عام ٢٠٠٨.

٧٤ - وأضاف أن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك نقل موظفي خدمة المؤتمرات إلى مرافق مؤقتة، ينبغي ألا ينال من جودة خدمات المؤتمرات المقدمة إلى الدول الأعضاء بجميع اللغات الرسمية الست ولا من المساواة في معاملة خدمات اللغات، التي ينبغي أن يوفر لها ظروف وموارد عمل مؤاتية على قدم المساواة.

٧٥ - وقال إن وفده يتفق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في استنتاجاته وتوصياته الواردة في تقريره عن الإدارة الكلية المتكاملة (A/64/166) ويتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام عن تنفيذها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

٧٦ - ومضى فقال إن وفده يساوره القلق من أنه غالبا ما لا يكترث بمبدأ الأسابيع الستة رغم أهمية إصدار الوثائق في حينها في جميع اللغات الرسمية الست، وهو أمر ذو أثر مباشر على كفاءة الأعمال التي تنجزها مختلف هيئات الأمم المتحدة. وقال إنه يرحب بالجهود التي تبذلها فرقة العمل، التي ترأسها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، في معالجتها الإيجابية لمشكلة إصدار الوثائق للجنة الخامسة.

٧٧ - وقال إن وفده يساوره القلق حيال أن بعض التقارير التي اعتمدها فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، التابع لمجلس حقوق الإنسان، لم يُترجم إلى جميع اللغات الرسمية، وإن وفده قد شعر بخيبة الأمل من التعليلات المتضاربة التي قدمتها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات حول كيفية حصول هذا الأمر. وأضاف أن استحداث آلية تنسيق بين مجلس حقوق الإنسان وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات من شأنه أن يُمكّن الأخيرة من إدارة أفضل لعملية تقديم الوثائق وتخصيص الموارد اللازمة لترجمة هذه الوثائق.

٧٨ - وبخصوص خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية، استرعى الاهتمام إلى أهمية توحيد وتطوير المصطلحات من خلال التنسيق بين جهازي الخدمات هذين؛ ذلك أن المصطلحات المستخدمة ينبغي أن تجيء مرآة لآخر المستجدات اللغوية ضمانا لأعلى جودة. وأضاف أن التحول الديمغرافي الذي يصيب خدمات اللغات يتطلب من الإدارة أن تعمل على نحو وثيق مع مكتب إدارة الموارد البشرية، بغية زيادة تواتر الامتحانات التنافسية لسد النقص في أعداد الموظفين. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يرحب بجهود الأمانة العامة الرامية إلى الاتصال بالجامعات ومدارس الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية، ولا سيما في العالم العربي، وبرنامج التدريب المعزّز لموظفي اللغات العاملين في المنظمة. وقال إنه يتطلع إلى نتائج الاستعراض الشامل لعملية إجراء الامتحانات، بما في ذلك إجراء استعراض لرتبة دخول موظفي اللغات، الذي سيقوم به الأمين العام المساعد لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في أواخر عام ٢٠٠٩.

٧٩ - وقال إن وفده أحاط علما بأثر تعيين المترجمين الشفويين المستقلين على نوعية الترجمة الشفوية في جميع مراكز العمل بسبب المنافسة الحادة فيما بين المنظمات الدولية وفيما بين مراكز العمل. وأضاف أنه ينبغي للأمانة العامة النظر في رفع أجور المترجمين الشفويين المستقلين بغية جذب الأعلى كفاءة بينهم.

٨٠ - **السيد بروخوروف** (الاتحاد الروسي): قال إن للجنة المؤتمرات دورا مهما تضطلع به في كفالة كفاءة سير اجتماعات الأمم المتحدة وإن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد قامت بعدد من المبادرات المفيدة. ومضى إلى القول إن السبيل إلى نجاح مبادرة الإدارة الكلية المتكاملة، التي قامت بها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، في جميع مراكز العمل يكمن في تقسيم متوازن للعمل بين المقر وبين مراكز العمل، وتتولى الإدارة فيها مهمة التنسيق

في هذا الشأن لكفالة الاستخدام الأمثل لما لديها من موارد ولضمان الاقتصاد في الموارد.

٨١ - وأضاف أنه ينبغي توخي الحذر بوجه خاص عند إصلاح أساليب العمل في خدمات اللغات: ذلك أن الهدف الرئيسي يجب أن يكون، على الدوام، هو الارتقاء بنوعية الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية في اللغات الرسمية الست. إذ أن النوعية العامة لخدمة المؤتمرات تعتمد، في جوانب كثيرة، على تهيئة ظروف العمل ذاتها وعلى توفير متكافئ للموارد البشرية والمالية لجميع خدمات اللغات. وقال إن من الأهمية بمكان كفالة الاتساق وحسن التخطيط في استقدام المساعدة المؤقتة.

٨٢ - وقال إنه ينبغي لأعضاء اللجنة اعتماد نهج بناء حيال مسألة الخدمات، بما فيها الترجمة التحريرية، المقدمة في ما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، وإجراء تقييم واقعي لقدرة الأمانة العامة وعدم تقويض أساليب العمل المقررة لدى مجلس حقوق الإنسان. إن ما يمكن أن يتضرر في هذا المقام هو تحسين حقوق الإنسان في الدول الأعضاء على المدى الطويل، بل ومصير أحد إنجازات إصلاح المنظمة الرئيسية.

٨٣ - وفي ما يتعلق باستنفاد قوائم المرشحين لخدمات اللغات، قال إن الاجتماعات نصف السنوية لتبادل المعلومات بشأن المشاكل التي تعترض خدمات اللغات تساعد الوفود على تفهم الوضع وتتيح للأمانة العامة ردودا مباشرة من مستعملي الخدمات. واستدرك فقال إن على الإدارة اتخاذ إجراءات محددة بشأن المشاكل المثارة. وأضاف أن نهج الإدارة القائم على الاتصال بالمؤسسات التعليمية أمر يلقي الترحيب؛ وإن تنفيذ تلك المبادرة على أساس ترشيد استخدام الموارد ينبغي أن يكون جزءا من استراتيجية للتخطيط بعيد المدى للامتحانات التنافسية لموظفي اللغات. وأضاف أن التدابير الأخرى، ولا سيما رفع سن الانتهاء من الخدمة، لمعالجة مشكلة التحولات الديمغرافية في خدمات اللغات، لا يمكن مناقشتها تحت هذا البند من جدول الأعمال، ذلك لأن هذه المسألة مسألة تهم جميع المنظمات الدخلة في منظومة الأمم المتحدة. إنها مسألة ينبغي أن تنظر فيها الجمعية العامة باعتبارها جزءا من السياسة العامة الخاصة بالموظفين، وكذلك لجنة الخدمة المدنية الدولية.

٨٤ - وقال إن وفده يرحب بالجهود المبذولة من جانب الأمانة العامة للارتقاء بنوعية الترجمة التعاقدية، ويتطلع إلى تلقي معلومات عن نتائج الإجراءات المتخذة.

٨٥ - **السيد اندانجي** (كينيا): قال إن الحاجة قائمة إلى بذل جهود دؤوبة لحل هذه المشكلة حلا جذريا رغم التقدم المحرز في معالجة معدلات الشواغر المرتفعة في خدمات اللغات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وتحقيقا لهذه الغاية، قال إنه سيرحب بالبلاغ الذي بدئ به في نيروبي لتوفير تدريب أثناء العمل لصغار المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين الذين يتعين عليهم اجتياز امتحان الأمم المتحدة، وبالمؤتمر الذي نظمه المكتب في شباط/فبراير ٢٠٠٩ للجمع بين مثلي الجامعات والمنظمات الدولية والمسؤولين الحكوميين وفنيي اللغات المستقلين. وقال إنه يسره أن جامعة تيريولي قد وافقت على جهد إرشادي نموذجي من قبل الجامعات الأفريقية لإنشاء برامج الماجستير، وأعرب عن الأمل في أن تلقى عروض الدعم للتدريب التي قدمها أصحاب المصلحة في المؤتمر المذكور طريقها إلى التنفيذ. ذلك أن تعزيز بناء القدرات وتطوير شراكات مع الجامعات أمر قد يوفر حلا طويل الأجل لمشكلة ارتفاع معدلات الشواغر في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

٨٦ - وبخصوص استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قال إنه يسره أن جهود الإدارة التسويقية

قد بدأت تُؤتي أكلها. وقال إنه، بالنظر إلى التحديات التي تبرز في الصناعة المحلية لتنظيم المؤتمرات، ينبغي لهذه الجهود أن تتواصل لزيادة تعزيز تسويق واستخدام مركز المؤتمرات.

٨٧ - **السيد صفائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه، من أجل الحفاظ على مصداقية وحيادية الأمم المتحدة اللتين تجسدتا في الميثاق، يصبح لزاما على الأمانة العامة الامتثال الدقيق لأحكام الفقرتين ١٢ و ١٣ من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٣ بشأن استخدام مباني المنظمة، وهي مسألة بالغة الحساسية.

٨٨ - **السيدة لويس** (مديرة شعبة الوثائق): قالت إن الردود على معظم الأسئلة المطروحة من جانب الوفود واردة في المعلومات الكتابية، التي ستقدم للوفود في مشاورات غير رسمية. وفي ما يتعلق بترجمة التقارير لمجلس حقوق الإنسان، أكدت من جديد أنه، إقرارا بالالتزام بتوفير الوثائق التي طُلبت، ستواصل الإدارة استعراض الوضع، بالتشاور مع أمانة المجلس. وقالت إنها تكرر من جديد أن إصدار الوثائق في مواعيدها المحددة يرتبط دائما ارتباطا مباشرا بتقديمها في مواعيدها المحددة. وقالت إن الإدارة في تخطيط قدرتها، محكومة عموما بجدول المؤتمرات وإن عليها، إذن، أن تبذل قُصارى جهدها للتعامل مع حالات ذروة العمل وهبوط حجمه إلى أدنى مستوى له على مدى العام. وأنه ينبغي، في اقتسام عبء العمل أن تؤخذ بعين الاعتبار ذرى حجم العمل وهبوط حجمه إلى أدنى مستوى له، فضلا عن أنه محدود بدرجة ما.

٨٩ - وفي ما يتعلق بالتحول الديمغرافي الحاصل حاليا في خدمات اللغات، قالت إن استعراضا لعمليات تنظيم الامتحانات قد بُدئ به، بقيادة الأمين العام المساعد لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وأضافت أن من المقدّر أنه ستكون في الإدارة حاجة إلى إجراء نحو ٥٠ امتحانا كل عام للتعامل مع أزمة توفير الموظفين، فيما صرح قسم الامتحانات والاختبارات في مكتب إدارة شؤون الموارد البشرية بوضوح أن لا طاقة له على التعامل مع هذا العدد الكبير من الامتحانات. قالت إن من المأمول أن يُحدد الاستعراض المذكور السبل الكفيلة باختصار العملية وتبسيطها بغرض عقد المزيد من الامتحانات النظامية كيما يتسنى إنشاء قوائم كاملة وحديثة لجميع اللغات الرسمية الست.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٠.